الأمم المتحدة

A/78/593

الجمعية العامة

Distr.: General
15 November 2023
Arabic
Original: English

الدورة الثامنة والسبعون

البند 38 من جدول الأعمال

ضرورة إنهاء الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي الذي تفرضه الولايات المتحدة الأمريكية على كوبا

رسالة مؤرخة 31 تشرين الأول/أكتوبر 2023 موجهة إلى الأمين العام من الممثل الدائم لكوبا لدى الأمم المتحدة

يشرِّفني أن أحيل إليكم طيّه البيان الختامي الصادر عن المنتدى التاسع عشر لمنظمات المجتمع المدني الكوبي لمناهضة الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي الذي تفرضه الولايات المتحدة الأمريكية على كوبا، الذي اعتُمد في 27 تشرين الأول/أكتوبر 2023 (انظر المرفق).

وفي هذا الصدد، أرجو ممتنا تعميم هذه الرسالة ومرفقها باعتبارهما وثيقة من وثائق الدورة الثامنة والسبعين للجمعية العامة، في إطار البند 38 من جدول الأعمال.

(توقيع) جيراردو **بينالفير بورتال**

السفير

الممثل الدائم

291123 281123 23-22388 (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

مرفق الرسالة المؤرخة 31 تشرين الأول/أكتوبر 2023 الموجهة إلى الأمين العام من الممثل الدائم لكوبا لدى الأمم المتحدة

[الأصل: بالإسبانية]

البيان الختامي الصادر عن المنتدى التاسع عشر لمنظمات المجتمع المدني الكوبي لمناهضة الحصار

إننا، نحن منظمات وحركات وشبكات المجتمع المدني والجهات الفاعلة الاجتماعية المشاركة في المنتدى التاسع عشر لمنظمات المجتمع المدني الكوبية لمناهضة الحصار، بحضور ودعم من المنظمات غير الحكومية التي تتعاون على تعزيز تنمية بلدنا، واسترشادا بموضوع "الحصار المتعدد الأبعاد الذي تفرضه الولايات المتحدة على كوبا: العقبة الرئيسية أمام تحقيق أهداف التنمية المستدامة"، وبعد تبادل متعمق للآراء استنادا إلى واقعنا المعاش وتجاربنا الفعلية فيما يتعلق بالتأثير الضار للحصار الاقتصادي والتجاري والمالي غير القانوني وغير الأخلاقي والإجرامي المفروض على جهود البلد لتحقيق الأهداف والغايات الواردة في خطة عام 2030، ولا سيما الأهداف 2 و 3 و 5 من أهداف التنمية المستدامة:

1 - نكرر تأكيد أن الحصار يتعارض مع مختلف قرارات الأمم المتحدة المتعلقة بتنفيذ خطة عام 2030 ويشكل انتهاكا للإعلان السياسي الصادر عن المنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة الذي عقد تحت رعاية الجمعية العامة في أيلول/سبتمبر 2023، والذي اعتمدته الدول الأعضاء بالإجماع.

2 - ننذّد بما يشكله الحصار الذي طبّقته الإدارات المتعاقبة في الولايات المتحدة على كوبا من انتهاك لما قرّره رؤساء الدول والحكومات عند اعتمادهم خطة عام 2030 بخصوص إعلاء مبدأ "ألا يترك أحدٌ خلف الركب". وللتنفيذ الإجرامي للحصار أثر مدمر على الشعب الكوبي برمّته، وبالأخص الأسر والأطفال والنساء وكبار السن وغير ذلك من الفئات الضعيفة. ويقوّض الحصار الأنشطة التي تضطلع بها حكومة كوبا والجهود التي تبذلها، بدعم من المجتمع المدني، لتحقيق التنمية المستدامة في البلد، ويعرّض للخطر الشراكات والمبادرات الأخرى التي تعمل السلطات الوطنية على تعزيزها من أجل خلق أمة قابلة للاستدامة.

3 - نكرر تأكيد أن الحصار يشكل العقبة الرئيسية أمام تنفيذ الخطة الوطنية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية لعام 2030، وبالتالي أمام تنفيذ خطة عام 2030 وتحقيق أهداف التنمية المستدامة. وهو ينتقص إلى حد كبير من تمتّع كوبا بالحق في التنمية، وينتهك إعلان وبرنامج عمل فيينا لعام 1993، اللذين اعتمدهما المؤتمر العالمي لحقوق الإنسان، حيث يُعترف بالحق في التنمية كحق من حقوق الإنسان.

4 - ننذّد بما لحق بالأمة الكوبية، نتيجةً لأكثر من ستة عقود من تطبيق هذه السياسة القاسية غير القانونية، من أضرار بلغت قيمتها 084,3 159 مليون دولار، وبما شكّله فقدان هذه الموارد من حرمان للبلد من موارد كبيرة كانت ستساعده على تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية. فالحصار يقيّد بشكل كبير جهود منظمات المجتمع المدني الكوبية للمساهمة في تنمية الاقتصاد الوطني وكفالة استدامته وتنفيذ خطة عام 2030.

5 - ننذّد بما يتسبّب فيه الحصار من تقويض لتعاون كوبا مع كيانات منظومة الأمم المتحدة وصناديقها وبرامجها، ومع المنظمات الدولية غير الحكومية وغير ذلك من الجهات الفاعلة المهتمة بالتنمية

الاقتصـــادية والاجتماعية لبلدنا. ونكرر الإعراب عن تقدير وامتنان منظمات المجتمع المدني الكوبية لهذه الجهات الفاعلة لمســـاهمتها في تنفيذ الخطة الوطنية للتنمية الاقتصـــادية والاجتماعية لعام 2030 وخطة التنمية المستدامة لعام 2030. وإنه لمن دواعي سرورنا أن نكون، في كثير من الحالات، شركاءكم في العمل التعاوني.

6 - نرفض وندين ما يتعرّض له الشـــعب الكوبي نتيجة للحصـــار من انتهاكات جســـيمة وممنهجة وصـــارخة لحقوق الإنســـان، بما في ذلك الحق في الغذاء وفي الصـــحة، وهما حقّان يتوخّى تعزيز إعمالهما الهدفان 2 و 3 من أهداف التنمية المستدامة في خطة عام 2030. وننذّد بما يتسبّب فيه الحصـار من بطء في تنفيذ السـياسـات العامة الرامية إلى تحقيق المسـاواة بين الجنسـين، وبكونه يمثل، نظراً لتأثيره الكبير على حياة الناس اليومية، شكلا مؤسّسيا غير قانوني من أشكال العنف المباشر وغير المباشر ضد المرأة الكوبية.

7 - نعيد تأكيد أن الحصـــار يعتبر عملا من أعمال الإبادة الجماعية بموجب اتفاقية منع جريمة الإبادة الجماعية والمعاقبة عليها لعام 1948، وأنه عملٌ من أعمال الحرب بموجب اتفاقية لندن لعام 1905.

8 - ندين السـياسـة القائمة على ممارسـة أقصـى درجات الضـغط والخنق التي تطبقها إدارة الرئيس بايدن على بلدنا بلا هوادة. فهذه السـياسـة، الموروثة عن إدارة الرئيس ترامب، لها تأثير مدمر على جميع مناحي المجتمع الكوبي. ونحثّ الرئيس بايدن على الإنصات إلى النداءات المتنامية من شعب الولايات المتحدة ومن المجتمع الدولي لرفع الحصـــار، وعلى اتخاذ خطوات، في إطار صـــلاحياته الرئاســـية، لإزالة الضغط الناجم عن تطبيق تلك السياسة الإجرامية.

9 - نطالب الرئيس بايدن برفع كوبا من قائمة الدول الراعية للإرهاب التي وُضـــعت بشـــكل أحادي الجانب وغير قانوني وغير أخلاقي ولا أســـاس له من الصـــحة، والتي تمثل أداة لا مبرّر لها على المســـتويين الأخلاقي والقانوني. وإن إدراج بلدنا في هذه القائمة البغيضـــة، التي يروّج لها على أنها صـــك قانوني، إنما يزيد من شدة تأثير الحصار الإجرامي ويمسّ بحياة الكوبيين بشكل كبير.

10 - ننذّد بما يشكله الحصـار من انتهاك للحقوق المدنية والسـياسـية للشـعب الكوبي، ذلك أنه يهدف في جوهره إلى تغيير النظام الاقتصادي والسياسي والاجتماعي الذي اخترناه، نحن الكوبيين، في إطار ممارسـتنا الكاملة لحقنا في تقرير المصـير. ونرفض جميع الأعمال الرامية إلى تقويض قرار الشـعب الكوبي بناء وطن اشتراكي مزدهر ومستدام ومستقل وذي سيادة.

11 - نعيد تأكيد امتناننا لحركات التضـامن الدولية التي تدعم منظمات المجتمع المدني الكوبية والأمة بأسرها في مطالبتها العادلة برفع الحصـار ورفع كوبا من القائمة غير المشروعة وغير القانونية للدول الراعية للإرهاب. وندعو أنصـــار وحماة القانون الدولي والقانون الدولي الإنســـاني ومبدأ إعمال جميع حقوق الإنسان للجميع إلى مواصلة دعمنا في معركتنا هذه للدفاع عن أبسط حق من حقوق الإنسان الواجبة للشعب الكوبي: ألا وهو حقنا في الحياة.

12 - ندعم مبادرة الأصـــدقاء المتضـــامنين لإقامة محكمة دولية ضـــد الحصـــار يومي 16 و 17 تشـــرين الثاني/نوفمبر 2023، في مقر البرلمان الأوروبي في بروكســـل. ونحن على ثقة بأن المحكمة ســتُثبت على النحو الواجب عدم قانونية هذه الســياســة الإجرامية المطبّقة من جهات خارج نطاق

ولايتها القضائية، والتي لها أثر سلبي على الأشخاص الطبيعيين والاعتباريين وعلى سيادة دول ثالثة، وعلى الدول الأوروبية على وجه الخصوص.

13 - ندعم تقديم مشروع القرار المعنون "ضرورة إنهاء الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي الذي تفرضه الولايات المتحدة الأمريكية على كوبا" في 1 و 2 تشرين الثاني/نوفمبر 2023، في الدورة الثامنة والسبعين للجمعية العامة للأمم المتحدة، ونطلب من الدول الأعضاء في المنظمة دعم مشروع القرار كتعبير لا لبس فيه عن الالتزام بالعدالة والقانون الدولي.

هافانا، 27 تشرين الأول/أكتوبر 2023